

الأسرة، المدرسة والمجتمع: من يصلح من؟

أ. بوحناش نادية

لونيسسي علي - البليدة 2 - الجزائر

الملخص:

هذه الدراسة هي محاولة البحث في العلاقة التي تربط بين المدرسة والمجتمع وذلك من خلال إبراز دور المدرسة في بناء المجتمع كما هو الحال دور المجتمع في إعداد المدرسة إعدادا يؤهلها لأن تكون رائدة التغيير في المجتمع وإصلاحه، حيث أن المدرسة نواة المجتمع والمجتمع هو نتاج المدرسة، وأما الأسرة فهي حلقة الوصل التي عن طريقها المجتمع يؤثر على المدرسة والعكس، ولقد تم تحديدنا لإشكالية الدراسة من خلال ملاحظة تدني مستوى العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي مما يمكن يؤدي إلى ضعف أداء المدرسة كمؤسسة معنية بإحداث التغييرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتفعيل عمليات البناء والتحضر وزيادة حركة التطور في المجتمع، وبالمقابل فان تدني هذه العلاقة يؤدي أيضا إلى تفكك المجتمع وعدم قدرته على دعم أهم مؤسساته الاجتماعية خاصة الأسرة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، المدرسة، المجتمع، القيم.

Abstract:

This study is an attempt to research the relationship between the school and the community by highlighting the role of the school in building society, as is the role of the community in preparing the school to be the pioneer of change in society and reform. The school is the nucleus of society and society. We have identified the problem of the study by noting the low level of the relationship between the school and the local community, which can lead to poor performance of the school as an institution concerned with social, cultural and economic changes and activating Milliner construction, urbanization and entrepreneurship development movement in society and, by contrast, the decline in this relationship also leads to the disintegration of society and the inability to support the most important social institutions, especially the family.

Keywords: family, school, community, values.

مقدمة:

إذا كان المجتمع مرهون على الاستجابة لحاجات الأسرة ومتطلباتها، ومساندة المدرسة مساندة تؤهلها لأن تكون ركيزة التغيير في المجتمع وإصلاحه، باعتبار المدرسة واحدة من أهم مؤسسات المجتمع المعنية بالتنشئة الاجتماعية، وفي ذات الوقت يعتبر المجتمع نتاجا لمخرجاتها، في إطار تفاعلي ديناميكي يتشارك فيه الفاعلون الاجتماعيون من خلال فتح قنوات التواصل بين المجتمع والمدرسة عن طريق الأسرة للمشاركة الفاعلة في التربية والتعليم، ولا سيما كفايات التنشئة الاجتماعية والفكرية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، على المجتمع في المقابل أن يتجاوب مع المدرسة في صنع ودعم برامجها وخططها الهادفة للنهوض به، فالمدرسة ليست نظاما اجتماعيا معزولا، ولكنها جزء من نظام اجتماعي أكبر منها هو المجتمع، وكما يقول "هوراس مان" Horace Mann "عندما نرمي إلى بعث حركة جديدة في التربية، فمن الضروري جدا أن نأخذ وجهة نظر واسعة جدا أو اجتماعية، وإلا فإن التغييرات التي تحدث في المؤسسات المدرسية وفي التقاليد سينظر إليها على أنها تبديلات تعسفية يقوم بها المعلمون"¹، ويضيف جون ديوي "بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد معين، وهو عمل تعجز عنه سائر المؤسسات الاجتماعية"، كما يقول "لا يتسنى للمدرسة أن تعد طلاب للحياة الاجتماعية إلا متى كان النظام فيها يمثل الحياة الاجتماعية"، ويضيف "والطريقة الوحيدة التي تعد الطالب للحياة الاجتماعية هي الاشتغال بأعمال اجتماعية"²، وبذلك يؤكد على العلاقة التبادلية التشاركية القائمة بين المدرسة والمجتمع والذي يتأتى من خلال المتابعة المستمرة للأولياء لأبنائهم، عبر الملاحظة اليومية لأهم التغيرات التي تحدث للمتمدرس من الناحية الجسمية والعقلية، بالمقابل مدى استعداده لتحمل المسؤولية وانسجابه مع التغيرات التي في المجتمع ككل.

وعليه، ما مفهوم: المدرسة، الأسرة والمجتمع؟ وما العلاقة التي تجمع بين المفاهيم الثلاثة؟ وكيف يمكن أن تحقق هذه الثلاثية تكاملها في ظل التغيرات التي تفرض عليها؟.

1- المدرسة مؤسسة اجتماعية.

تكون المدرسة مؤسسة اجتماعية لأنها نظام اجتماعي، مهمتها "تكوين مواطن المستقبل وتربيته"؛ تكوينه عن طريق تعليمه وتأهيله، وتربيته عن طريق تنشئته اجتماعيا، أي عن طريق إكساب المتعلم/التلميذ معارف ومهارات من دونها لا يستطيع فهم العالم والتفاعل معه والتأثير فيه، وعن طريق تنشئته اجتماعيا بإعداده لأن يمارس أدواره

الاجتماعية باكتسابه كيف يعيش في الجماعة مع احترام القواعد الاجتماعية المشتركة، وتتمين قيم العدالة والحرية والمسؤولية³.

أما كونها وحدة اجتماعية رسمية فمعنى ذلك أن المدرسة ليست فضاء محايدا اجتماعيا تنقل فيه المعارف العلمية فقط، بل فضاء لإعادة "إنتاج النظام الاجتماعي(عن طريق ممارسة العنف الرمزي الخفي) للطبقة المسيطرة وإضفاء الشرعية عليه، ولغرض تراتبية الطبقات الاجتماعية ولثقافتها، أو "نموذجها الثقافي" كما يقول ألان تورين⁴.

ورغم أن التربية قديما لا تهتم إلا بالدراسة النظرية، وحشو أدمغة التلاميذ بما تتضمنه المناهج والكتب الدراسية والتي تنتهي بإجراء اختبار فيها، أضحت اليوم تركز على أن يصبح النظام في المدرسة ممثلا للحياة الاجتماعية، بل إن دور المدرسة في المجتمع هو إنتاج للثقافة بمعناها الواسع، وقد تطلب ذلك إعادة بناء المناهج التربوية المدرسية، بحيث تستطيع أن تلعب دور بناء المجتمع ومواكبة التغيرات الاجتماعية الكبيرة والسريعة التي تمر بها باقي المجتمعات المعاصرة.

فالتغيرات التي تحدث في طريقة التربية وفي مناهجها هي من نتاج الحالة الاجتماعية المتغيرة، وهي -لذلك- جهد يسد حاجات المجتمع الجديد الأخذ في التكون، لهذا فهي مشابهة في نمطها للتغيرات التي تحدث في الصناعة والتجارة⁵، ولكن، السؤال المطروح: هل نستطيع أن نربط التربية الحديثة بمسير التغيرات التي تشهدها المجتمعات؟ فإذا كانت كذلك فإنها ستفقد انعزالها كوحدة مستقلة لها أطرها ومرجعياتها في التغيير، لأننا هنا يمكن أن نطرح سؤالا آخر، عن خصائص ذلك المجتمع الذي يؤثر على المنهج التربوي.

وإذا كان جون ديوي قد حدد أسس التربية الحديثة التي تقوم عليها المدرسة الحديثة في أربعة نقاط⁶:

أولها/ ضرورة ربط المدرسة بالمجتمع حيث أكد على أن المدرسة جزء لا يتجزأ من المجتمع وأنها ينبغي أن تكون مجتمعا مصغرا خاليا من الشوائب التي نجدها في المجتمع الكبير، ودعا إلى بناء المدرسة لكي تلعب دورين أساسيين في خدمة المجتمع الذي تنشأ فيه، أولهما نقل التراث بعد تخليصه من الشوائب، وثانيهما إضافة ما ينبغي إضافته لكي يحافظ المجتمع على حياته.

ثانيها/ ضرورة اعتبار التربية المدرسية عملية حياتية، وليست عملية إعداد للمستقبل، فلقد اعتبرت المدرسة القديمة أن العملية التربوية التي تتم في المدرسة هي من أجل إعداد التلاميذ للمستقبل، أي أنها ترتبط بالمستقبل أكثر مما ترتبط بالحاضر، وأنه بناء على هذه النظرة يهون عمل أي شيء في الحاضر إذا كان يضمن قيمة أو فائدة للمستقبل بما في ذلك العقاب البدني، وأن مساهمة رغبات التلاميذ عمل غير مقبول بل وممنوع معتبرة ذلك عملاً لا يحقق هدفاً مفيداً للمستقبل.

ثالثها/ ضرورة الاهتمام بالموضوعات العملية والمهنية وبمبدأ الفعالية بصورة عامة ودعا إلى ضرورة الاهتمام بالأعمال اليدوية والمهنية في المنهج الدراسي، وعدم الإقلال من شأنها، مؤكداً على مبدأ الفعالية في الحصول على الخبرة والتعلم ما دامت التجربة هي التي تظهر الخطأ أو الصواب في فرضياتنا وآراءنا، ودعا إلى النظر إلى الموضوعات النظرية والمهنية على قدم المساواة مؤكداً على ضرورة إدخال أنواع مختلفة من المهن إلى المدرسة حيث أن هذه المهن تجدد روح المدرسة وتربطها بالحياة، وتجعل المدرسة بيئة صادقة للطفل يتعلم منها العيش المباشر بدلاً من أن تكون مجرد محل لتعلم دروس ذات صلة بعيدة ومجردة بحياة قد تقع المستقبل، وليكن معلوماً أن الهدف من إدخال المهن إلى المدرسة ليس من أجل القيمة الاقتصادية، ولكن من أجل تنمية القوة الاجتماعية، وبعد النظر، فالمهنة تجهز التلميذ بدافع حقيقي، وتعطيه خبرة مباشرة، وتمنحه الفرصة للاتصال بالأمور الواقعية.

رابعها/ ضرورة اهتمام المدرسة باللعب بالنسبة للتلاميذ كوسيلة لتنمية قدراتهم الجسمية والعقلية، حيث أن اللعب يعتبر الفعالية الجدية في حياة الطفل، والأكثر قابلية لإطلاق قواه الكامنة.

2- المجتمع وحدة اجتماعية:

المجتمع مفهوم نظري يعني الوحدة البشرية والجغرافية والثقافية والسياسية، التي يقع فيها تنظيم عمليات وقنوات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وهو ما يسمى بالمستوى الاقتصادي، وتوزيع الأدوار ومراتب السلطة والنفوذ على المستوى السياسي والاجتماعي، وأيضاً توزيع الرأسمال القيمي والرمزي بحسب لغة بورديو وهو ما يمثل المستوى الثقافي⁷.

المجتمع بهذا المعنى، كلية ذات نسق يمكن أن يعرف من منطقة الخاص، ووحدة عضوية وتوافقية التي لا تسلم من التناقضات الاجتماعية الاقتصادية، ويتسم كل مجتمع بنوع من الاستقلالية الثقافية فهو ينظم عالمه بلغته، وينتج وضعيته الخاصة به⁸.

فالمجتمع إذن عدد من الناس المرتبطين ببعضهم لأنهم يعملون ضمن خطوط عامة وبروح عامة ويلتقون بأهداف عامة كذلك، والحاجات والأهداف تتطلب تبادلاً نامياً في الأفكار ووحدة نامية في الشعور، وإن السبب الأساسي الذي لا تستطيع به المدارس في الوقت الراهن أن تنظم نفسها لتصبح وحدة اجتماعية طبيعية هو فقدان هذا العنصر لا غير⁹.

وإذا كان المجتمع يسعى إلى بناء ثقافة اجتماعية جديدة يُكوّن من خلالها مواطنها ثقافياً واجتماعياً وعقائدياً، وعضواً منخرطاً في اهتمامات مجتمعه السياسية والاجتماعية والحضارية¹⁰، فإننا ومن خلال ما نلاحظه من التغيرات التي تشهدها المجتمعات في ظل الانفتاح الإعلامي وتأثير الثقافة الكوبية التي مزجت بين الثقافات ومحت الخصوصية، فإنه يصبح من الخطر أن تتساق المدرسة إلى رغبات المجتمع اللامتناهية والتي قد تكون منه أو من غيره، وهذا ما يمكن أن يهدد الهوية الوطنية لذلك المجتمع، والذي أدى في الآونة الأخيرة إلى بروز "وتطور" نسق قيمي "مغاير يكرس في العديد من مكوناته ومستجداته ما يمكن تسميته بـ"ثقافة الغير" بكل قيمها ونماذجها السلوكية اللاعقلانية"¹¹.

3- الأسرة كحلقة وصل.

هل يمكن أن تكون الأسرة امتداداً للمجتمع إلى المدرسة؟ أم أنها امتداداً للمدرسة إلى المجتمع؟ من يؤثر على من؟ وكيف يمكننا أن نقلص من الفجوة بين المدرسة، الأسرة والمجتمع والتي تتسع يوماً بعد يوم؟.

نتفق جميعاً أن الأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى في حياة الفرد، فهي مصدر التلقي الأول فمن خلالها يكوّن الفرد نظريته للحياة واتجاهاته وقيمه وسلوكياته وميوله وعاداته في المأكل والملبس والمشرب، بل عقيدته كذلك كما جاء في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه" رواه مسلم.

فالمسؤولية الكبرى في تربية أبنائنا تقع على عاتق الأسرة، ولهذا كان دور الآباء والأمهات من أهم الأدوار في عملية التنشئة، فالطفل أول ما تنفتح عينيه يجد والديه حوله، فيتعلق بهم ويقلدهم في سلوكهم وتنمو عاطفة حبهم في قلبه كلما كبر، لذلك كان من الأخطاء الفاتلة التي قد يقع فيها الأبوان هي الاتكال على المدرسة، أو جماعة الأصدقاء أو

المجتمع في توجيه أطفالهم! والظن بأن هذه المؤسسات تكفي، حتى يصبح دورهم هو مجرد توفير الطعام واللباس فقط، فيكون نتيجة لذلك فشل الطفل في التعليم وانحرافه سلوكيا. ومع تطور العلوم وأنظمة التعليم أصبح من الأهمية أن يتم هذا التكامل بين البيت والمدرسة باعتبارهما أهم مؤسستين تربويتين رئيسيتين، فتوثيق الصلة بالبيت يجعل المدرسة أداة مؤثرة وفعالة في توجيه الأبناء وتعليمهم، كما أن السرعة في التغير والتطور فرض على المدرسة الخروج من حيزها وتنشيط الاتصال بالبيت بقدر ما تسمح به الظروف والإمكانات، وبشكل عام فعلى الطرفين السعي لإيجاد قنوات اتصال وتعاون.

إن توطيد العلاقة بين الأسرة والمدرسة يعني تحقيق الأهداف التربوية التي يسعى لها كلا الطرفين، كما أن مشاركة الأسر للمدرسة فيما يتعلق بشؤون التمدريس يعني تعاظم قدرها على مواكبة التطور والتغير، ويمكن أن يكون لذلك عدة مزايا مثل¹²:

- تصبح الأسرة على دراية بالعمليات والقوانين التي تحكم تلك العمليات.
- تصبح واثقة من قدرتها على المساهمة الفعالة مع المدارس.
- يتوقع تفهم أفضل من الأبناء الذين يتأثرون باهتمام ذويهم.
- تشجيع أبنائهم على أهمية التعليم، والعناية بمستقبلهم.
- إرسال أولادهم إلى المدرسة على استعداد للتعلم كل يوم.

فالدور التكاملي بين الأسرة والمدرسة حيوي وضروري، إذا لا يمكن للمتعلم أن ينمو بشكل صحيح ومتوازن إلا من خلال هذا التكامل، لأن البيت قد يهدم ما تبنيه المدرسة، والمدرسة قد تهدم ما تربي عليه الطالب في البيت، فيعيش المتدريس في تناقض أو ازدواجية في السلوك، أو قد يفقد الثقة فيهما معا ويبحث عن مصدر آخر نحو جماعة الأصدقاء كأعضاء من المجتمع أو الإعلام يستقي منه خبراته وسلوكياته والخطورة أن هذا المصدر قد لا يكون هناك سيطرة عليه.

إن التنشئة الأسرية تظل قاصرة ومبتورة، إذا تمت دون ربطها بالمدرسة بشكل خاص، فلا يمكن اعتبار المدرسة بأي حال من الأحوال، مكانا لتلقي العلوم وفقط، بينما التربية تكون في البيت هذا التقسيم هو أول أسباب الفشل فالببيت مسؤول عن تفوق الأبناء الدراسي وعن تربية الأبناء، وكذلك المدرسة تتحمل هي الأخرى مسؤولية التعليم والتربية فالتأثر والتأثير بينهما واقع حتمي، والتكامل في وظائفهما الإنسانية والتربوية والاجتماعية،

تظل قضية جوهرية في التنشئة الصحيحة، بذلك يصبح ردم الفجوة وتحقيق التكامل بين المدرسة والأسرة، مطلباً ملحا نظرا لتداخل الأدوار بينهما.

ونشير في هذا الصدد ما ذكره بعض المهتمين بالعملية التعليمية عن التعليم في اليابان، وأكد أن أحد الأدوار الرئيسية للمعلم في المدرسة هو التواصل مع أسرة الطلاب، حيث يلزم المعلمون هناك بزيارة كل دورية لا تقل عن مرتين في العام الدراسي لمنازل الطلاب الذين يشرف عليهم، لتحقيق التواصل مع الأسرة والوقوف على البيئة الأسرية التي يعيش فيها الطلاب الأمر الذي يساعد المعلم على فهم أكثر لشخصية تلاميذه ومن ثم القدرة على توجيههم بشكل مناسب.

4- صورة المدرسة بالنسبة للأسرة والمجتمع:

في ظل التغيرات التي تشهدها المجتمعات نتيجة التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وسهولة الدعاية وسرعة انتشار الإشاعة، اهترت مكانة وقيمة النظام التربوي في المجتمع، كما ترتب على ذلك تدهور خطير لـ"صورة" المدرسة في الوعي المجتمعي العام، بل والنظام التربوي ككل بكل مؤسساته وفاعليه، بحيث لم يعد ينظر إليها على أنها وسيلة للتكوين النافع والترقي المهني والاجتماعي والتخطيط للمستقبل واستشرافه¹³، ومثلت هذه الصورة أزمة بالنسبة للمدرسة والعاملين في القطاع التربوي بصفة عامة، وكذا بالنسبة للأسر باعتبار أن الطفل يقضي معظم وقته بها والتي في بعض الأحيان وحسب ما تبثه مواقع التواصل الاجتماعي تهديدا على كينونة الطفل وشخصيته خاصة وما تلعبه من دور في تغيير الرأي العام وربما ما حدث في دول المشرق العربي لدليل على ذلك.

ولعل فقدان رجل التعليم وضعه الاعتباري ومنزلته القيمية في المجتمع والذي يعبر عن ذلك مجتمعيًا ما يتداول من نكت حول شريحة من رجال التعليم عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر كاريكاتير بعض الجرائد اليومية، أو من خلال بعض وسائل الإعلام خاصة منها الخاصة، والمجتمع الذي يسعى إلى تبخيس فعل المدرس ونزع الثقة منه وتحمله مسؤولية مخرجات التعليم، زد على ذلك تكريس سلوكيات مضادة لمعنى التربية والتنشئة والتكوين والتقويم، كالنجاح المستسهل، والنسبة المئوية وتدخل الخريطة المدرسية وتقشي ظاهرة الغش واستفحالها، حتى غدت حقا مكتسبا أو مظهرا من مظاهر تكافؤ الفرص. علاوة على هيمنة الكوابح النفسية، كغياب الحافز، وغياب الرغبة في التعلم¹⁴،

والإحباط وغياب الأهداف، كل ذلك ساهم إلى حد ما في زعزعة المكانة التي تحتلها المدرسة بين الأسر والمجتمع ككل.

بذلك تكون المؤسسة التربوية قد تخلت -إن صح التعبير- عن مكانتها وتأثيرها وقوتها الإقناعية في شأن ما تنقله أو تعمل على ترسيخه من معارف وقيم ومبادئ، فبعدما كانت تتمتع بصلاحياتها في التأهيل للإدماج المهني وعلى التهيؤ للإدماج الاجتماعي، فقد أصبحت المدرسة بالنسبة للأسرة والمجتمع - البعض منها - مضادة لرسالتها وبهذا التحول تكون قد فقدت شرعية وجودها.

5- صورة المجتمع والأسرة بالنسبة للمدرسة.

لقد عجز المجتمع بفعل انتشار أفعال متوارثة وتقليدية أو انتهازية، عن التحول إلى مجتمع مدني مؤسس، قادر على التأثير والفعل والاقتراح والرفض أو الاحتجاج.. مساهما بذلك في تثبيت أسس "ثقافة المواطننة والحق والواجب والتعدد والاختلاف في الفكر والممارسة الاجتماعية"¹⁵.

ومثل هذا الوضع يؤثر سلبا في الأداء التربوي والثقافي لمجمل المؤسسات، فبدل أن تتحول إلى مؤسسات تربوية موازية للنظام التربوي داعمة لأدواره في مجال التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، رهنهت نفسها في حلقة اجتماعية ضيقة لا تتوافق أحيانا حتى مع متطلبات المجتمع نفسه، نتيجة لتأثيرات العولمة من جهة، ومن جهة أخرى الصراعات التي تشهدها من أجل السلطة أو المواقع أو الأدوار، الأمر الذي ينم عن ضيقه الفكري والسياسي والاجتماعي، فالمجتمع فشل في المساهمة الفعلية لإنجاح العملية التربوية ويتجلى ذلك في الوسائل التي يعتمدها من أجل إحداث التأثير على المنظومة التربوية بمناهجها التعليمية، وعجز عن أن تشكل قوة اقتراحية تتماشى وحاجات كل عناصر العملية التعليمية - المعلم، المتعلم، المنهاج التربوي -.

وكما فقدت المدرسة الثقة في المجتمع، فقد فقدتها في الأسرة، وحصلت القطيعة بين الأطراف الثلاثة، زد على ذلك عدم مساهمة الأسرة في العملية التعليمية وعجزها عن القيام بوظيفتها التربوية التكميلية خاصة بعد تحول الأدوار في الأسرة الواحدة وخروج المرأة للعمل، وتكريسها لواقع العزوف التعليمي والتربوي بعدما ألفت الدور على دور الحضانة أو مربيات بالبيوت، كل ذلك ساهم في اتساع الهوة بين الأسرة وبين المؤسسات التعليمية.

فالمجتمع بعيد عن أن يمثل "مجتمع الجدارة والحدثة" بتبنيه لقيم ومبادئ الغير، فهو يمارس ضغطه وفق آليات لا عقلانية كالاحتجاج والفوضى ونشر الإشاعة والدعاية الإعلامية....، وتقديم النقد بطريقة اعتباطية ودون تأسيس علمي... كل ذلك جعل المؤسسات التربوية تنظر نظرة استحقار للمجتمع ولا تثق فيه وأفرغت الأسر من محتواها وفقدت شرعية قبوليتها الاجتماعية، وقل الإنتاج وغاب المعنى، وإذا غاب المعنى غابت العقلانية.

6- المدرسة، الأسرة والمجتمع: علاقة جدلية.

الإصلاح، إذا صح هذا المفهوم فإنه، لا يمكن إصلاح المدرسة إلا بتوافق مع انتظارات المجتمع مع توليد التلميذ كمواطن المستقبل بالمعارف العلمية، والتكنولوجية الموازية للتنمية الدولية، ومع ترسيخ قيم إيجابية تضيء الحيوية والضمان على التنمية المجتمعية وترسخ معاني التوافقية وقبول الآخر، بمعنى آخر لا يمكن أن تتطور المدرسة ولا أن يتطور المجتمع إلا إذا كان هناك توافق على قيم معينة تزيل الغموض على بعض الاشكالات أهمها:

-أي فرد وأي إنسان نريد تكوينه للمستقبل؟

-أي مجتمع نريد العيش فيه، وتحقيق فيه فرص الحياة الكريمة؟

الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تقتضي قيام مدرسة ديمقراطية، ولا ديمقراطية إلا بالتشارك والثقة بين كل الفاعلين الاجتماعيين، وعندما نتكلم على ديمقراطية تشاركية نعني التشارك في وضع البرامج التربوية انطلاقاً من قيم المجتمع والأسرة.

إن التركيز على هذه القيم معناه إعطاء المدرسة معنى، وهذا المعنى لا يوجد حقيقة في المواد المدرسة ذاتها، إنه بناء يتم إنتاجه وإسقاطه عليها من خلال استعمالها وفعاليتها، أي من خلال إمكان الحياة بها مستقبلاً عندما يتحول النجاح الدراسي إلى ضمان للنجاح الاجتماعي، ولا ضمان لذلك إلا عن طريق الأسرة كحقيقة اجتماعية، تتجسد في تقريب المعنى بين الطرفين، وهذا معناه أن التشارك في التعليم لا ينبغي خلطها كما حدث في كثير من الأحيان بما اصطلح على تسميته بالعشوائية.

يجب إذن، التمييز بين تحقيق التمدن وبين تكافؤ الفرص، من أجل بناء منهاج تربوي، ولقد بينت التجارب أن المشاركات الاجتماعية وتصنع تلاميذ ذوو بكفاءات عالية تسمح بالترقية الاجتماعية لأن النجاح الاجتماعي شيء مرتبط بالنجاح الدراسي، والدور الذي يؤديه الفرد داخل الأسرة هو الآخر مرتبط بالدور الاجتماعي له.

وإذا كان مشكل الثقة بين المدرسة والمجتمع والأسرة عاملا رئيسا في الشرح الاجتماعي الذي يهدد تماسك المجتمع أكثر مما تهدده الانقسامات الثقافية، فإن على المدرسة حتى في ظل هذا الشرح، أن تعمل على إعادة بناء الروابط الاجتماعية على أساس المشاركة والحوار، التي تعتمد عليها للمجتمعات الديمقراطية.

ومن ثم على المدرسة، بل وعلى المؤسسات الموكلة إليها مهمة التربية، أن تعمل على:

إعداد الفرد للمشاركة في المجتمع الذي يعيش فيه ويهتم بشأنه العام وعلى تطوير وعي اجتماعي يحفز على فعل ذلك.

-مواجهه تحدي التعايش في سياق التعدد الثقافي والانفتاح الاعلامي، فالتعدد هنا يتجاوز البعد الإيديولوجي الثقافي، ويحيل على تعدد القيم وتنوع التصورات وأشكال الحياة وحتى الديانات والعلاقات الاجتماعية.

-العمل والسياسات التعاوني وسيق ارتباطات متبادلة، على إعادة صياغة صورة المدرسة النموذجية.

ومن المناسب الإقرار بأن هذه المطامح الكبرى لن تتحقق إلا إذا أدرجت الدولة المشروع التربوي ضمن مشروع مجتمعي وليس استجابة لإيديولوجيا سياسية هدفها إدارة الأزمة لا حلها أو استجابة لإملاءات قوى خارجية معقدة بسوء تدبير القطاع داخليا.

خلاصة القول إن إصلاح المدرسة شرط كاف لإصلاح المجتمع، ولا يمكن أن تصلح المدرسة إلا إذا توافر الشرطان الآتيان:

- الإمكانات المادية التي لا يمكن إلا أن تكون مكلفة، لأنها مستثمرة لأجل الرأس المال البشري بوصفه الهدف والمنطلق.

- الخطط والبرامج التي لا تضمن تعميم التعليم أو التنشئة الاجتماعية للناشئة عبر كفايات وقدرات ومعارف ومهارات واتجاهات ومواقف، بل عليها أن تضمن أن تكون مستجيبة للوضعية الاجتماعية ومنسجمة معها، أي أن يكون كل ذلك قابلا لتصرفه في عالم الشغل والحياة.

7- مشاركة الأسرة والمجتمع في العملية التعليمية: تجارب عالمية.

كيف تتم مشاركة الأسرة في العملية التعليمية للبلدان المتقدمة؟ الإجابة على السؤال يستوقفنا البحث في بعض الدول المتقدمة مثل إنجلترا، إيطاليا، بلجيكا، إسبانيا، السويد

والنمسا... أو بالأحرى الدول التي تحتل المراكز الأولى عالميا، تتم وفقا لصيغتين: الأولى المعلومات والثانية المشاركة.

أما المعلومات تتم عن طريق:

- تزويد الآباء بمعلومات عن برامج وخدمات المدرسة والأنشطة التي تقام للأبناء.
- تزويد الآباء بمعلومات عن إدارة المدرسة وتمويلها، ومعلومات عن حق التمثيل الوالدي في الانتخابات والمجالس المدرسية.
- تزويد أولياء الأمور بمعلومات عن الإجراءات القانونية حول الاعتراض على بعض القرارات غير المرضية.
- تبادل المعلومات مع الآباء من خلال الاجتماعات الدورية واللقاءات والإصدارات والمراسلات والاتصال الهاتفي والإذاعات والانترنت.
- وأما المشاركة فتتم عن طريق:
- المشاركة في الفصل من خلال الفصل، ورش العمل، والتعليم المدرسي بالمنزل.
- مشاركة إدارة المدرسة في صنع القرار بانتخاب ممثلين عن الآباء في مختلف المجالس، مثل مجلس المدرسة ومجلس الفصل.
- المشاركة في دعم المدرسة بالاشتراك في مختلف الأنشطة أو اللجان أو الرحلات أو المسابقات أو المكتبات المدرسية¹⁶.

لا توجد طريقة وحيدة ومثلى لمشاركة الآباء في أعمال المدرسة، ولكن الأفضل إشراكهم في مجموعة متنوعة من الأدوار، وليس المهم شكل المشاركة، ولكن تخطيطها المحكم، واستمرارها، وذلك مثل مشاركة الآباء في مجالس الآباء وعقد لقاءات دورية تجمع الآباء بالمعلمين والمديرين، وتنظيم المدرسة دورات للآباء لتثقيفهم وزيادة وعيهم التربوي، والقيام بأنشطة تجمع الآباء والمدرسين والطلاب، وإحاطة الأسرة علما بمدى تقدم أو تأخر ابنهم في الدراسة، وتقديم بعض الخدمات التي يتقنها الأمهات مثال الاشتراك في اليوم المفتوح للأولاد، أو عرض بعض الخدمات التي من الممكن أن تكون مفيدة للمدرسة، ومحاولة ربط المدرسة بالبيئة المحيطة أو تقديم بعض الخدمات مثال فصول محو الأمية، التقييم المستمر لدرجة تواصل المدرسة مع أسر الطلاب.

كما أننا في حاجة لمزيد من الأفكار الإبداعية التي تساعد في تحقيق التعاون بين الأسرة والمدرسة، هذا التعاون سيعرف الآباء أن المعلمين يشاركونهم الاهتمام بأطفالهم،

وكذلك يعرف المعلمون أن الآباء يقدرون أدوارهم، مما يبعث على الارتياح و الطمأنينة في نفوس الجميع، و كل هذا له تأثيرات إيجابية اتضحت في الارتقاء بالمدارس التعليمية، وزيادة عدد المتفوقين من التلاميذ.

الخلاصة:

تتجسد العلاقة بين المفاهيم الثلاثة، في الشكل أدناه والذي يعكس وجود تداخل ضمنى من حيث التشارك في وضع السياسات العامة للعملية التعليمية، مع ترك هامش حرية المؤسسات الثلاث في اتخاذ بعض القرارات وتنفيذ بعض البرامج بما تراه مناسباً.

الهوامش:

- 1- جون ديوي، المدرسة والمجتمع، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، دون سنة، ص 31-32
- 2- مصطفى محسن، المعرفة والمؤسسة (مساهمة في التحليل السوسولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي بالمغرب). ط1، بيروت: دار الطليعة 1993 ، ص 25 .
- 1- Jean Hénare. valeurs démocratiques et finalités éducatives repères pour une pédagogie des droits de l'homme. thématique n 4.2001.conflits de valeurs.(pageweb) <http://www.eip-cifedhop.org/publications/thematique4/thematique4.htm>
- 4- مصطفى محسن: المعرفة والسلطة، في المسألة التربوية (نحو منظور سوسولوجي منفتح). ط2، بيروت: المركز الثقافي العربي. 2002. ص51.
- 5- جون ديوي، مرجع سابق، ص 32.
- 6- علي وطفه، علم الاجتماع التربوي ، الطبعة الأولى ، الكويت: مكتبة الفلاح ، 1998، ص 27.
- 7- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر. ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي ، 1992. ص38.
- 8- بيار أنصار. مرجع سابق. ص184.
- 9- جون ديوي، مرجع سابق، 37.
- 10- مصطفى محسن، مرجع سابق، ص 253.
- 11- المرجع نفسه، ص 253.
- 12- نجا يحيوي، مشاركة الأسرة للمدرسة وتكامل العلاقة بينهما، بسكرة: دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، ص 113.

- 13- مصطفى محسن، إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين الفضاء المؤسسي والمحيط الاجتماعي. مجلة عالم التربية، المغرب، ع 15. ص 252.
- 14- التعلم بحسب فرويد هو استثمار الرغبة في موضوع المعرفة **Donner du** 1996. Michel Develay: sens à l'école
- 15 مصطفى محسن. مرجع سابق. ص 253.
- 16 سرور محمد الحربي، العلاقة التربوية بين المدرسة والبيت، دراسة ميدانية حول درجة التواصل بين مديري المدارس والأسرة، الموقع الالكتروني: Www.manqol.com/topic.13/02/2018